

اتفاقية المشروع المشترك بين الحكومة اللبنانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان
المتعلقة ببرنامج الاستراتيجيات السكانية والتنمية

البلد / المنطقة: لبنان/ منطقة الدول العربية

تاريخ موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على البرنامج: شباط 2002

البرنامج: الاستراتيجيات السكانية والتنمية

إسم البرنامج: دمج الأبعاد السكانية في عملية التنمية

رقم البرنامج: LEB/02/PO1

مدة البرنامج: 49 شهراً (كانون الأول 2002 كانون الأول 2006)

تاريخ بدء العمل بالبرنامج: كانون الأول 2002

الجهة المنفذة للبرنامج: وزارة الشؤون الاجتماعية

الجهة التي تتولى متابعة البرنامج: صندوق الأمم المتحدة للسكان

مساهمة الحكومة: 500,000 دولار أميركي

المساهمة العينية لوزارة الشؤون الاجتماعية: 75,000 دولار أميركي

مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان: 540,000 دولار أميركي

من قبل مجلس الإنماء والإعمار: التوقيع:

رئيس المجلس السيد جمال عيتاني: التاريخ:

من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية: التوقيع:

معالي الوزير الدكتور أسعد دياب: التاريخ:

من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان: التوقيع:

ممثل الصندوق السيد إيف دوسان: التاريخ:

المحتويات

صفحة الغلاف
المحتويات

- 1 - خلفية البرنامج الفرعي للإستراتيجيات السكانية والتنمية
 - 1-1 الوضع السكاني في لبنان، والإطار العام للبرنامج
 - 2-1 النشاطات وأطر المساندة السابقة لبرنامج التعاون الأول
 - 1-2-1 التعاون السابق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان
 - 1-2-2 العوائق الأساسية والدروس المستفادة من خلال الدورة السابقة للبرنامج الفرعي للإستراتيجيات السكانية والتنمية
 - 3-1 التغطية
 - 4-1 المستفيدون من أنشطة البرنامج
 - 5-1 الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان
- 2- العلاقات بين مخرجات البرنامج وأنشطته
 - 1-2 المخرج الأول
 - 2-2 المخرج الثاني
 - 3-2 المخرج الثالث
- 3- القضايا المتقاطعة مع مختلف أنشطة البرنامج
 - 1-3 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
 - 2-3 بناء القدرات الوطنية
 - 3-3 التحفيز والتوعية في المجال السكاني
- 4- الإطار التنفيذي والمؤسسي لبرنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية
- 5- التنسيق، ضمن إطار أنشطة برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية
- 6- متابعة وتقييم برنامج استراتيجيات السكان والتنمية
- 7- النشاطات ذات الصلة والمصادر الأخرى للتمويل

ملحقات

- ملحق رقم 1: الإطار المنطقي للبرنامج الوطني (ويتضمن برنامجين فرعيين: البرنامج الفرعي للصحة الإنجابية، والبرنامج الفرعي للإستراتيجيات السكانية والتنمية)
- ملحق رقم 2: خطة عمل برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية

1- خلفية البرنامج الفرعي للاستراتيجيات السكانية والتنمية

1-1- الوضع السكاني في لبنان، والإطار العام للبرنامج:

قدر عدد السكان المقيمين في لبنان بحوالي 3,2 ملايين نسمة تبعاً لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي تم إنجازه عام 1996، يسكن منهم نحو 87 في المئة في المناطق المدنية. وقد متوسط المعدل السنوي لنمو السكان بحوالي 1,55 في المئة خلال الفترة 1970 - 1996. من جهة أخرى تبين توقعات السكان للعام 2000، والتي يعدها قسم السكان في قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (الصادر في العام 2001)، أن العدد المقدر للسكان عام 2000 في لبنان هو حوالي 3,5 ملايين نسمة (تبعاً للمتغير المتوسط في نمو السكان)، ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان في لبنان حوالي مليون نسمة خلال فترة 17 سنة إذا استمر نمو السكان في المستقبل وفقاً لسيناريو المتغير المتوسط المشار إليه.

يعود هذا الانخفاض الذي نشهده حالياً في متوسط المعدل السنوي لنمو السكان إلى التفاعل الحاصل ما بين الديناميات الديموغرافية خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الفائتة. فقد شهدت معدلات الوفاة والخصوبة اتجاهاً ملحوظاً نحو الانخفاض. وارتفع توقع الحياة عند الولادة من 64 سنة في عام 1970 إلى 71,3 سنة في عام 1996، ما يشير إلى الانخفاض الواضح في المرضية والوفاة، وإلى زيادة عدد السنوات التي يعيشها السكان. وفي موازاة هذه التغيرات انخفض معدل الخصوبة الكلية، تدريجياً، من 5 مواليد أحياء في عام 1970 إلى 2,9 مولود حي للمرأة في عام 1996، في وقت بلغ فيه معدل استخدام وسائل منع الحمل 61 في المئة عام 1996، وهو أعلى من مثيله الذي قدر بـ 35 في المئة في عام 1976. وقد حدث خلال هذه الفترة أيضاً ارتفاعاً لمتوسط العمر عند الزواج الأول لدى الإناث من 23 سنة عام 1970 إلى 27,5 سنة عام 1996، وارتفاع لهذا المتوسط من 27 سنة إلى 31 سنة، لدى الذكور.

وقد أدت مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية إلى تحول ملحوظ في المعدلات الديموغرافية الحيوية. فتراجعت معدلات الأمية لدى الذكور والإناث، وارتفعت وبشكل ملحوظ نسب الإلتساب الدراسي في مختلف مراحل التعليم، وتقلصت الفجوة في الإلتساب الدراسي بين الجنسين. ولوحظ كذلك إزدياد إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مختلف المؤسسات المدنية، كما مشاركتها بعمليات إتخاذ القرار فيما يتعلق بمسألة الإنجاب، ولو بشكل محدود.

حصل هذا التقدم، في المجالات المختلفة المشار إليها أعلاه، في محيط ما زالت القضايا السكانية تشكل تحديات كبيرة فيه ويتطلب جهوداً وطنية كبرى من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، حيث أن هناك فروقات هامة في الخصائص السكانية بين المناطق ومنها على سبيل المثال معدل الخصوبة الكلية الذي تتراوح قيمته بين 5,1 و 2,2 في لبنان و 2,2 و 2 في بيروت، ونسبة الأمية التي تبلغ نسبتها 17,1 في المئة في النبطية و 6,6 في المئة في بيروت. كذلك تتفاوت معدلات وفيات الرضع بين 20 لكل ألف ولادة حية في بيروت و 40 في منطقة البقاع (المصدر: دراسة اليونيسيف/ إدارة الإحصاء المركزي، 2000).

وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في استخدام وسائل منع الحمل، تبقى معدلات الخصوبة الزوجية والحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة مرتفعتين، في وقت تستمر فيه حالات الحمل غير المرغوب فيه كثيرة. يضاف إلى ما سبق أن معدل وفيات الأمهات، كما تم تقديره من معطيات المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، يقارب 104 لكل مئة ألف ولادة حية.

ويشار أيضاً إلى أنه نتج عن الاتجاهات الديموغرافية الحديثة في لبنان، إزدياد عدد الشباب والمراهقين والمسنين وزيادة عدد السكان في المدن وإزدياد عدد المهاجرين، وإعادة التوزع الجغرافي للسكان. كما سجل أيضاً اتجاه متزايد للبطالة والفقر وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وحصول إصابات بفيروس (الأيذ).

وقد تفاقمت حدة هذه القضايا بسبب عدم إدماج القضايا السكانية وقضايا الصحة الانجابية، والنوع الاجتماعي في التخطيط التنموي (على المستويين الوطني والمحلي) وأيضاً بسبب عدم إدراك العلاقات المتبادلة بين العوامل الاجتماعية - الاقتصادية وقضايا السكان. وأما على الصعيد المؤسسي، فقد يعزى ضعف الأداء التنموي في عقد التسعينات إلى مسائل تتعلق بالإدارة، مما يتطلب العمل على تشخيص وتحديد اخفاقات الإدارة والتصدي لها على المستويين الوطني والمحلي، كما إدراك الارتباطات الأساسية بين هذين المستويين.

وتشمل القضايا المطروحة في السنوات الأخيرة تطوير قدرة الحكومة على زيادة الشفافية والمساءلة ورفع مستوى الأداء والفعالية في القطاع العام، وأيضاً محاربة الفقر، وتحقيق تنمية مستدامة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن النقص

في التخطيط المتعلق بالسكان والتنمية، وفي المتابعة والتقييم، يعود بقسم كبير منه إلى غياب نظام إحصائي شامل ومتكامل.

تجاه هذه التحديات، حاولت عدة مؤسسات حكومية وغير حكومية، ومن خلال جهود وطنية ودولية، معالجة قضايا السكان والتنمية. وعلى وجه الخصوص، فقد سعت وزارتا الشؤون الاجتماعية والصحة العامة على السواء إلى توفير الشروط الأساسية لتوسيع قاعدة المعلومات وتطوير السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية، والإسهام بقوة في تحقيق توصيات المؤتمرات والمبادرات الدولية المتعلقة بقضايا السكان والتنمية.

إستناداً إلى الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة خلال الدورة السابقة لبرنامج التعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والدولة اللبنانية، من المهم أن تلحظ الدولة حيزاً أساسياً لإستراتيجية سكانية وتنموية من ضمن رؤيتها وسياساتها على المدى البعيد. مع الإشارة إلى أنه ومن ضمن إطار التعامل مع موضوع التنمية المستدامة، تبرز حاجة ملحة إلى قاعدة معلومات شاملة ودينامية، تتضمن بشكل خاص قضايا النوع الاجتماعي، تتيح (أي قاعدة المعلومات) إمكانية تخطيط وبرمجة ومتابعة وتقييم للسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية. كما يتعين على الحكومة، أكثر من أي وقت مضى أن تتخذ إجراءات قصوى للمبادرة في تنفيذ السياسة السكانية وإدماج أهداف هذه السياسة وبرامجها في التخطيط التنموي.

بناء على هذه الحاجات، يلتزم برنامج التعاون بين الحكومة اللبنانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي يغطي الأعوام من 2002 إلى 2006، بتخصيص نسبة كبيرة من موارده لأنشطة ومبادرات برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية. وهو برنامج يسعى إلى إدخال أهداف السياسة السكانية في الروزنامة الوطنية للتنمية والإسهام في بناء القدرات الوطنية، وخلق بيئة مؤاتية لتحقيق النتائج المتوقعة والمحدد، وذلك بشكل تراتبي، وفي إطار تنفيذ خطة عمل البرنامج (ملحق 1).

والهدف الأساسي للبرنامج، والذي سيتم العمل على تحقيقه من خلال مخرجات محددة، هو " الإسهام في إدماج الأبعاد السكانية وقضايا النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية في عملية التخطيط التنموي، على المستويين الوطني والقطاعي".

أما المخرجات المقترحة والتي سيتم العمل على تحقيقها من خلال سلسلة من النشاطات الرئيسية، فهي:

(1) تعزيز القدرات الوطنية لادماج أبعاد السكان والصحة الإنجابية وقضايا النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي والبرمجة القطاعية.

(2) زيادة توافر المعطيات حول السكان مصنفة بحسب الجنس والمنطقة الجغرافية.

(3) رفع مستوى الوعي المتعلق بالقضايا ذات الأولوية في المجالات السكانية وفي مجالي الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي، وذلك لدى كل من المسؤولين عن وضع السياسات، والبرلمانيين، والإعلاميين، وقادة الرأي العام وغيرهم من المعنيين.

إن إدماج أهداف السياسة السكانية ومبادراتها في التخطيط والبرمجة على المستويين الوطني والقطاعي تعتبر مهمة أساسية، وهي تتطلب أن يتم رفع مستوى القدرات المؤسسية وتلك المتعلقة بصنع السياسات والتخطيط. ومن جهة أخرى ولكي يكون هذا الإدماج فعالاً ومناسباً وفي التوقيت المناسب، يتعين على البرنامج الفرعي للإستراتيجيات السكانية والتنمية أن يركز في أنشطته على زيادة الوعي بالعلاقات المتشابكة بين السكان والفقر والبيئة والتنمية.

وتتطلب جهود إدماج قضايا النوع الاجتماعي في سياسات وخطط التنمية فهماً أفضل لأسباب ونتائج الفجوات أو الفروقات بين الجنسين في المجالات السياسية والتشريعية والوظائفية وغيرها.

ومن ضمن الأطر المشار إليها أعلاه، سوف يسعى البرنامج الفرعي للإستراتيجيات السكانية والتنمية إلى ضمان تحديد الوحدات المرجعية المعنية بالقضايا السكانية في المؤسسات الرسمية والهيئات الأهلية المعنية (في كافة القطاعات)، وإلى تحديد مهامها ومسؤولياتها، وتوضيح مرتكزات وشروط عملها، ورفع مستوى إمكاناتها، وذلك من أجل تحقيق إدماج أفضل للأبعاد السكانية، ولقضايا النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية في التخطيط والبرمجة على المستوى القطاعي.

ويشار هنا إلى أن تمكين القدرات الوطنية في مجال تأمين المعطيات الإحصائية السكانية (مع الأخذ بالإعتبار تصنيفها بحسب الجنس والمنطقة الجغرافية)، والذي يمكن أن يتم من خلال دعم أنشطة التدريب والبحث، وتوسيع قاعدة المعلومات الخاصة بالبيانات السكانية والتنمية، وتحديث المؤشرات الكمية والنوعية، يعتبر من الشروط اللازمة لإمكانية إدماج الأبعاد السكانية وقضايا النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية في التخطيط التنموي، ومتابعتها وتقويمها بشكل صحيح.

وبشكل التحفيز والتوعية، المبنين على وقائع وحقائق واضحة، أمراً ضرورياً لخلق مناخ إيجابي في مجال إدماج الأبعاد السكانية وقضايا النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية في السياسات التنموية وإستراتيجياتها وخطتها. وكذلك هناك حاجة كبيرة إلى تشجيع الحوار حول السياسة السكانية، وهو حوار يمكن أن يساهم في تعبئة ورصد الموارد لإدماج القضايا السكانية المشار إليها أعلاه، ولمتابعة وتقييم الأنشطة المعنية بذلك، وأيضاً دوام إستمراريتها.

1-2-2-1 النشاطات وأطر المساندة السابقة لبرنامج التعاون الأول:

1-2-2-1-1 التعاون السابق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان

يعتبر صندوق الأمم المتحدة للسكان المصدر الوحيد للتمويل الخارجي، في مجال الإستراتيجيات السكانية والتنمية. وقد وفر برنامج التعاون الأول بين الدولة اللبنانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان (والذي شمل الأعوام 1997-2001) دعماً في مجالات البحث والتدريب وصياغة السياسة السكانية. كما وفر دعماً فنياً في مجالات معالجة البيانات الإحصائية، وفي مجال التحليل والإسقاطات الديموغرافية وأيضاً في مجال إجراء دراسات معمقة متعلقة بمواضيع وقضايا هامة إجتماعية وإقتصادية وديموغرافية، وهي دراسات تم نشرها وتوزيع نسخ منها على عدد كبير من صانعي السياسات والأكاديميين ومراكز الأبحاث والمؤسسات الإعلامية... الخ.

وقد أسهم إتاحة المعلومات المتعلقة بالسكان ونشر نتائج الأبحاث، وبشكل ملحوظ، في عملية صياغة الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان، وذلك بالتعاون مع اللجنة الوطنية الدائمة للسكان، وقد تم إعداد مسودات عدة من الوثيقة وتم تعديلها تكراراً على ضوء ملاحظات المعنيين، وذلك قبل أن يتم عرضها بشكلها النهائي على مجلس الوزراء في شهر أيلول 2001 لتصديقها. وقد أخذ مجلس الوزراء علماً بالوثيقة الوطنية للسياسة السكانية، متيحاً المجال بذلك للمباشرة في وضع خطة تنفيذية لإدماج أهداف الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في عمليات التخطيط التنموي وبرامجه.

وفي موازاة هذه الإنجازات، تم القيام بعدد من أنشطة التوعية والتحفيز المتعلقة بدعم السياسة السكانية وبتوضيح المعطيات والمؤشرات السكانية التي تشكل مركزاً لهذه السياسة السكانية، وذلك بمبادرة من كل من وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة العامة، وجمعية تنظيم الأسرة في لبنان، ومنظمات غير حكومية أخرى، وقد تم ضمن هذا الإطار تنظيم عدة ورش عمل وطاولات مستديرة وبرامج إعلامية لرفع مستوى الإهتمام والوعي عند الجمهور ولدى المعنيين، من خلال التعريف بالمبادئ والغايات الأساسية للسياسة السكانية، وأهدافها، وآليات التنسيق بين كافة الجهات والمؤسسات المعنية بهذه السياسة، وكذلك في مجال كيفية صياغة السياسات السكانية.

وأما في ما يتعلق بالقدرات الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان، فقد تم توفير دعم محدود لإنشاء وتفعيل عمل السكرتاريا الفنية للجنة، وذلك من خلال التدريب على طرائق ووسائل عدة في كل من مجالات التحليل والإسقاطات الديموغرافية، ونظم المعلومات الجغرافية، والبرامج الإحصائية المتخصصة. وقد تم ضمن هذا الإطار استخدام وتدريب باحثين مساعدتين في مجالات السكان والنوع الاجتماعي والإحصاء التطبيقي، أسهمتاً في تنفيذ مهام السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان.

1-2-2-1-2 العوائق الأساسية والدروس المستفادة خلال الدورة السابقة للبرنامج الفرعي للإستراتيجيات السكانية والتنمية (1997-2001)

مما لا شك فيه أنه قد تم استخلاص خبرات ودروس من الدورة السابقة للبرنامج الفرعي للإستراتيجيات السكانية والتنمية. لذا، ينبغي تصميم وتطوير البرنامج الفرعي الحالي بالاعتماد على ما تم استخلاصه من خبرات ودروس مستفادة، وهي على الشكل التالي:

- يتضح بشكل جيد التزام الحكومة بتبني البرنامج الفرعي للإستراتيجيات السكانية والتنمية، وذلك من خلال تخصيص وزارة الشؤون الاجتماعية موارد وطنية للمساهمة في تمويل البرنامج؛
- رغم ما تعاني منه السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان من نقص في الموارد البشرية، فقد أظهر العاملون الحاليون ضمن إطارها إلتزاماً وتفانياً في العمل؛
- تحرص وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال برامجها المختلفة على ربط الأبعاد السكانية بقضايا اجتماعية أخرى كالفقير، والفئات الحساسة كالمعوقين وكبار السن وربات المنازل والشباب، الخ...؛
- أدى عدم توفر الإلتزام السياسي الكافي بقضايا السكان والتنمية إلى تأخير واضح في التصديق على وثيقة السياسة السكانية، وبالتالي في بدء العمل على صياغة الخطة التنفيذية للسياسة السكانية؛
- لم تقم اللجنة الوطنية الدائمة للسكان بدور فعال وبارز في مجال تعبئة ورصد الموارد، وإطلاق الحوار حول السياسة

السكانية لحث الجماعات والرسميين على الالتزام بالعمل على إدماج الأبعاد السكانية، وقضايا الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي في التخطيط التنموي؛

- تبرز حاجة كبيرة إلى العمل بشكل فعال لتعزيز مشاركة هيئات الإحصاء والتخطيط (على المستويين الوطني والقطاعي) في تنفيذ السياسة السكانية؛
- تبرز حاجة كبيرة إلى بناء شراكة فعلية مع الكليات المعنية في الجامعات، ومع الجهات المانحة المعنية بالقضايا السكانية؛
- تبرز الحاجة إلى تضافر جهود المؤسسات الوطنية المعنية بالاستراتيجيات السكانية والتنمية، والمنظمات غير الحكومية المحلية المعنية، وإلى اعتمادها آلية تنسيق مع المؤسسات الدولية المنخرطة بالأعمال التنموية بهدف تأمين الخبرة الكافية في مجال إدماج القضايا السكانية، وقضايا الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي في التخطيط التنموي، وكذلك في إعداد مؤشرات كمية وكيفية موثوق بها، ووضع وتحديث قاعدة معلومات خاصة بالبيانات السكانية تتيح إمكانية متابعة وتقييم للسياسات السكانية الوطنية وخططها التنفيذية؛
- ثمة عوائق حالت دون استيعاب فريق العمل، الذي تم اختياره في إطار تنفيذ البرنامج السابق، ضمن هيكلية وزارة الشؤون الاجتماعية وبنية وحداتها وأقسامها. أضف إلى ذلك، تبرز الحاجة إلى الاستمرار في توفير الدعم التقني لوزارة الشؤون الاجتماعية؛
- أدى عدم توفر إستراتيجية للتحفيز والتوعية في مجال القضايا السكانية إلى التأخير في تنفيذ البرنامج؛
- عدم اعتماد آلية تنسيق كاملة مع البرنامج الفرعي للصحة الإنجابية

3-1 التغطية

في حين تتوجه معظم نشاطات برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية إلى البلد ككل، إن من حيث الشمول أو المضمون، فإن بعض عناصره يستهدف قطاعاً محدداً أو قضايا خاصة بمجالات محددة.

وسيركز البرنامج الفرعي، على الصعيد العام، على صياغة وإدماج أهداف السياسة السكانية وخططها التنفيذية في التخطيط الوطني والقطاعي و/ أو الإستراتيجيات والنشاطات ذات الصلة. وسوف يتم وضع وإحتساب مؤشرات كمية وكيفية (على المستويين الوطني والمناطقى، وعلى المستوى القطاعي)، وذلك من أجل المتابعة والتحقق من حسن تطبيق وأداء الخطط والبرامج التنفيذية للسياسة السكانية. إضافة لذلك، يهدف القسم المتعلق بالتحفيز والتوعية، في برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية، إلى العمل على تغيير المواقف باتجاه تقبل أكبر من قبل المعنيين (على المستويين الوطني والمناطقى وعلى المستوى القطاعي) لمفاهيم ومضامين السياسة السكانية وأهدافها وتدخلاتها.

وسوف تركز بعض النشاطات الخاصة بالبرنامج على العمل من أجل تحقيق نتائج في مجالات أو قطاعات محددة، ولكن أساسية. ومنها على سبيل المثال إجراء أبحاث تتناول قضايا تتعلق بالشباب والمراهقين وكبار السن... الخ، وأخرى تتناول المشكلات المرتبطة بنشوء التجمعات المدنية، وكذلك القيام بدراسات تتناول تأثير السكان على البيئة، وأوضاع الصحة الإنجابية في المناطق المستهدفة... الخ. كما سوف تسعى نشاطات أخرى إلى إدخال البرامج والموضوعات السكانية في مناهج الكليات المعنية في الجامعات، وكذلك إنشاء وتدعيم وحدات مرجعية في المجال السكاني في الوزارات والهيئات الأهلية المعنية بالقضايا السكانية وبالبرنامج التنفيذي للسياسة السكانية.

4-1 المستفيدون من أنشطة البرنامج

نظرياً، يعتبر سكان لبنان عموماً هم المستفيدون الأوائل من البرنامج الفرعي المعني ويستفيد من البرنامج بشكل خاص من هم في عمر الإنجاب، والشباب والمراهقين، وكبار السن، والفقراء. وسوف يتم إستهداف هذه المجموعات ضمن إطار ما سيتم القيام به في مجال البحث العلمي وجمع المعلومات وتحليلها، كما في مجال إعداد الخطط التنفيذية للسياسة السكانية، وفي مجال التحفيز والتوعية في المجالات السكانية والحوار حولها.

أما المستفيدون الثانويون من برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية فإنهم يتشكلون أساساً من الموظفين المعنيين في وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة العامة، وفريق عمل السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان، ومندوبي الوزارات والهيئات الأهلية في اللجنة الوطنية الدائمة للسكان، وموظفين معنيين في إدارة الإحصاء المركزي، وفي هيئات أهلية عديدة بمن فيها جمعية تنظيم الأسرة في لبنان والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وكذلك الوحدات المرجعية في المجال السكاني في الوزارات والهيئات الأهلية المعنية (والتي من مهامها إدماج الأبعاد السكانية وقضايا الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي في خطط وبرامج الوزارات والهيئات المعنية)، وكذلك سيستفيد من برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية كليات معنية في عدد من الجامعات، والمسؤولين عن أنشطة برامج الصحة الإنجابية على

الصعيدين الوطني والمحلي. وسيتم الاستفادة من أنشطة البرنامج إما بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر من خلال عمليات الدعم الفني الذي سوف توفره أنشطة البرنامج، وسوف يساهم كافة المستفيدين المشار إليهم، بالتالي، في تحقيق مخرجات البرنامج وأهدافه.

وأما المساهمون والمعنيون الرئيسيون بأنشطة البرنامج فهم اللجنة الوطنية الدائمة للسكان، ومجلس الإنماء والإعمار، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وإدارة الإحصاء المركزي، والمجلس النيابي، وجامعة البلمند، وكذلك صانعو السياسات والسياسيون والمسؤولون عن وسائل الإعلام... الخ. ويعتبر دور هذه الجهات وهؤلاء الأشخاص مهم جداً في التأثير على نجاح عمل البرنامج. ويعتبر دور صندوق الأمم المتحدة للسكان والممولين الآخرين أساسياً لضمان إستمرارية النشاطات من أجل دعم ومتابعة تنفيذ نشاطات البرنامج في إطار مبادرات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر المتابعة الخمسية لهذا المؤتمر، وغيرهما من المبادرات الدولية الأخرى.

1-5 الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان

كونه الجهة الرئيسية في مجال السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية، يحتل صندوق الأمم المتحدة للسكان موقعاً مميزاً يتيح له أن يطرح (من خلال مقاربة دينامية ونشطة) برنامج عمل واسع في مجال السكان والتنمية يتضمن مخرجات ونشاطات تهدف إلى وضع قضايا السكان والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي ضمن إطار إهتمامات وأنشطة التنمية المستدامة.

ونظراً لوضعه المميز في توفير الدعم الفني والتحفيزي في مجالات السكان والنوع الاجتماعي والصحة الإنجابية، سوف يستمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في ممارسة دوره الحيوي ضمن إطار العمل على تحقيق النتائج المتوقعة من البرنامج في فترته الجديدة (2006-2002). ولتحقيق ذلك، سوف يتم اعتماد المقاربة المعروفة باسم "الإدارة المبنية على النتائج"، وذلك في كافة أنشطة تخطيط البرامج وإدارتها ومتابعتها وتقييمها، وفي مجال إعداد التقارير. وسوف تسهم هذه المقاربة في توسيع فرص برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية من الاستفادة القصوى من موارده المحدودة، كما ستسهم هذه المقاربة في بناء تحالفات وشراكات إستراتيجية لدعم نشاطات البرنامج، وذلك مع جهات معنية وخاصة، ومع منظومة الأمم المتحدة والممولين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية.

وسوف يحدد صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبالتعاون الوثيق مع شركائه الوطنيين والدوليين المعنيين بقضايا التنمية، الخيارات الممكنة لتحسين القدرات الوطنية من أجل مساعدة البلد في مواجهة التغيرات السريعة التي تطاول الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية-الاقتصادية، وذلك من خلال دمج السياسة السكانية وخططها التنفيذية في إطار الخطط والاستراتيجيات التنموية، وكذلك تحسين القدرات الوطنية في تحليل قضايا السكان والتنمية، وإجراء البحوث، والتدريب على تقنيات الإسقاطات الديموغرافية، وبناء وإدارة قواعد المعلومات، والدعوة إلى الحوار حول مضمون السياسة السكانية، والحث على فهم العلاقات المتبادلة بين ديناميات السكان والفقر والهجرة وتعمير السكان والتمددين وموارد البيئة والعولمة.

2- العلاقات بين مخرجات البرنامج وأنشطته

كما سبق وأشرنا، حدد الإطار المنطقي للبرنامج ثلاثة مخرجات من شأنها الإسهام في تحقيق الهدف الأساسي لبرنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية والذي هو "الإسهام في إدماج الأبعاد السكانية وقضايا النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية في عملية التخطيط التنموي على المستويين الوطني والقطاعي". أما غاية البرنامج الوطني فيمكن تلخيصها بـ "الإسهام في تحسين نوعية حياة السكان في لبنان من خلال: (أ) تحسين وضع الصحة الإنجابية، (ب) تقليص الفجوات بين الذكور والإناث في القطاعات الاقتصادية-الاجتماعية، (ج) تحقيق التوازن بين المتغيرات السكانية ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية". ويقدم الإطار المنطقي للبرنامج (الملحق 1) المخرجات المتوقعة، والهدف والغاية، إضافة إلى المؤشرات الموضوعية ووسائل التحقق، والمخاطر والإفتراضات التي قد تحول دون التنفيذ.

وقد تم، ضمن إطار البرنامج الفرعي للإستراتيجيات السكانية والتنمية، إقتراح وتحديد سلسلة من النشاطات الرئيسية لتحقيق مخرجات البرنامج الثلاثة. وتجدر الإشارة إلى أنه يندرج ضمن إطار البرنامج الفرعي للإستراتيجيات السكانية والتنمية مشروع واحد فقط، مما يعني أن الأنشطة المقترحة تنفيذها ضمن إطار هذا البرنامج الفرعي تنطبق أيضاً على مشروع الإستراتيجيات السكانية والتنمية المندرج ضمن إطاره. أما لجهة مخرجات البرنامج الثلاثة المشار إليها أعلاه، والنشاطات الرئيسية التي تم تحديدها بهدف إنجازها هي:

المخرج الأول: "تعزيز القدرات الوطنية لإدماج أبعاد السكان والصحة الإنجابية وقضايا النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي والبرمجة القطاعية". وقد تم إقتراح وتحديد سلسلة من النشاطات الرئيسية والمتداخلة لإنجاز المخرج الأول وكذلك تم تحديد مدخلاته والنشاطات الرئيسية هي التالية:

1-1: إعداد برامج عمل تنفيذية للسياسة السكانية (في القطاعات المختلفة)، من خلال القيام بما يلي:

1-1-1: الاطلاع على برامج عمل تنفيذية قطاعية تم إعدادها في دول أخرى بهدف الاستفادة من تجربتها، وإعداد مقترح أولي حول الخطوط العريضة والنقاط المرجعية (terms of reference) المتعلقة بأسس إعداد برامج العمل التنفيذية القطاعية للسياسة السكانية.

1-1-2: عقد اجتماع لفريق عمل من الخبراء المعنيين بهدف مراجعة وإنهاء الخطوط العريضة والنقاط المرجعية (terms of reference) المتعلقة بأسس إعداد برامج العمل التنفيذية القطاعية للسياسة السكانية.

1-1-3: تكوين أربع فرق عمل، متعددة الاختصاصات، لإعداد برامج عمل تنفيذية للسياسة السكانية، في المجالات التالية:

- السكان والتنمية.
- الصحة الإنجابية.
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- البيئة.

1-1-4: عقد 4 اجتماعات لفرق العمل الأربعة التي تم تكوينها، بهدف إعداد مسودات أولى لبرامج العمل التنفيذية القطاعية للسياسة السكانية في المجالات الأربعة المشار إليها في الفقرة أعلاه.

1-1-5: الاطلاع على بنى الأقسام والوحدات في الوزارات المختلفة تمهيداً لإنشاء الوحدات المرجعية في المجال السكاني/focal units.

1-1-6: مناقشة مسودات برامج العمل التنفيذية المعنية، ومن ثم اعتمادها والإعلان عنها.

1-1-7: دمج برامج العمل التنفيذية القطاعية للسياسة السكانية في الخطط القطاعية المختلفة للوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية المعنية.

1-1-8: إجراء مراجعة أولى لعمليات تنفيذ السياسة السكانية.

1-1-9: إجراء مراجعة ثانية لعمليات تنفيذ السياسة السكانية.

1-2: تطوير الإمكانات المؤسسية والفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان وسكرتاريتها الفنية، وللوحدات المرجعية (Focal Units) في الوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية المعنية بالقضايا السكانية، من خلال القيام بما يلي:

1-2-1: مأسسة سكرتاريا فنية دائمة وذات كفاءة عالية ضمن إطار بنية اللجنة الوطنية الدائمة للسكان في وزارة الشؤون الاجتماعية.

1-2-2: توظيف وتثبيت مساعد باحث جديد عدد 2 ضمن إطار السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان، وذلك في واحد أو أكثر من الاختصاصات التالية: الصحة الإنجابية، الديموغرافيا، العلوم الاجتماعية، والتخطيط الاقتصادي.

1-2-3: إجراء دورات تدريبية محلية للعاملين في السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان، وفي إدارة الإحصاء المركزي، وكذلك للعاملين في الوحدات المرجعية (Focal Units) في الوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية المعنية بالقضايا السكانية، وذلك في موضوعات تتناول كيفية دمج برامج العمل التنفيذية للسياسة السكانية في الخطط القطاعية، وفي متابعة تنفيذ هذه البرامج وتقييمها (دورة واحدة كل سنة).

1-2-4: إجراء دورات تعليمية محلية للعاملين في السكرتاريا الفنية حول موضوعات إدارية وتنظيمية وديموغرافية وسكانية، الخ...

1-2-5: إجراء ثلاث ورشات عمل حول إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط

1-2-6: إيفاد معنيين من اللجنة الوطنية الدائمة للسكان ومن السكرتاريا الفنية للمشاركة في اجتماعات أو ورش عمل إقليمية، وذلك ضمن إطار التأهيل المتعلق بدمج أهداف السياسة السكانية في الخطط القطاعية (دورتين دراستيين، ودورتي متابعة قصيرتي الأمد، وذلك في كل عام من أعوام فترة تنفيذ المشروع 2002-2006).

1-2-7: عقد اجتماعي عمل مع مسؤولين في إدارات ومؤسسات رسمية وأهلية معنية، بهدف تعميق إلتزامهم السياسي والمادي المتعلق بعمليات دمج برامج العمل التنفيذية للسياسة السكانية في الخطط القطاعية والأنشطة التي تقوم بها هذه الإدارات والمؤسسات.

1-2-8: تأمين تجهيزات مكتبية وسمعية بصرية لتدعيم قدرات السكرتاريا الفنية

1-2-9: تأمين استمرارية عمل العاملين حالياً في السكرتاريا الفنية (المستشار الفني، وباحث مساعد رئيسي عدد 1)

1-3 إعداد برامج ومواد تعليمية تتعلق بالقضايا السكانية والصحة الإنجابية ودمجها في مناهج وبرامج الكليات الجامعية المعنية، من خلال القيام بما يلي:

- 1-3-1 إعداد و / أو تحديث برامج ومواد تعليمية تتعلق بالقضايا السكانية والصحة الإنجابية.
- 1-3-2 عقد اجتماع عمل لخبراء معنيين من أجل مراجعة البرامج والمواد التعليمية التي تم إعدادها.
- 1-3-3 دمج البرامج والمواد التعليمية التي تم إعدادها في مناهج وبرامج الكليات الجامعية المعنية.
- 1-3-4 تقويم المواد التعليمية من حيث مضمونها وتوافقها مع ما هو مطلوب منها.
- 1-3-5 تطبيق ما تم إنجازه لجهة دمج البرامج والمواد التعليمية المتعلقة بالقضايا السكانية وقضايا الصحة الإنجابية، في الكليات المعنية في الجامعات الأخرى (كالجامعة اللبنانية وغيرها من الجامعات والكليات المعنية).

المخرج الثاني: "زيادة توافر المعطيات حول السكان المصنفة بحسب الجنس والمنطقة الجغرافية". وقد تم إقترح وتحديد سلسلة من النشاطات الرئيسية والمتداخلة لإنجاز المخرج الثاني وكذلك تم تحديد مدخلاته والنشاطات الرئيسية هي التالية:

- 1-2 إنشاء نظام / بنك معلومات وطني، يتعلق بالبيانات السكانية، من خلال القيام بما يلي:
- 1-2-1 تحديد الاحتياجات التي يتطلبها إنشاء نظام / بنك معلومات وطني متكامل للبيانات السكانية من خلال:
 - الإطلاع على واقع نظم المعلومات الوطنية الموجودة حالياً إن على مستوى بنيتها وطرائق عملها، أو على مستوى ما هو متوفر لديها من بيانات، وأيضاً على مستوى الثغرات والصعوبات التي تشكو منها.
 - عقد اجتماع عمل لخبراء معنيين من أجل مراجعة وتقييم وإنهاء ما تم إنجازه ضمن إطار المهمة المشار إليها في الفقرة السابقة
 - نشر وتوزيع نتائج اجتماع عمل الخبراء المعنيين على الجهات الرسمية والأهلية المعنية.

1-2-2 إنشاء نظام / بنك معلومات يتعلق بالسياسة السكانية، وذلك ضمن إطار السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان.

1-2-3 عقد اجتماعات سنوية للخبراء من أجل توزيع البيانات التي يتم تحديثها، والمتعلقة بنظام / بنك المعلومات المعني.

2-2 تطوير إطار عمل وطني لوضع مؤشرات سكانية، كمية ونوعية، متوافقة مع إطار التقييم الوطني المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، من خلال القيام بما يلي:

- 1-2-2 الإستعانة بمستشار وطني لتحضير المسودة العملانية لإطار المؤشرات المعني.
- 2-2-2 عقد ورشة عمل وطنية لمراجعة واعتماد إطار المؤشرات المقترح.
- 2-2-3 صياغة ما تم التوصل إليه ضمن إطار ورشة العمل المشار إليها في الفقرة السابقة، ونشره وتوزيعه على المعنيين.

2-3 إجراء دراسات معمقة ومتخصصة حول مواضيع ذات أولوية، من خلال القيام بما يلي:

1-3-2 تحديد وإجراء دراستين كل سنة حول مواضيع سكانية ذات أولوية كمثل الهجرة، التحضر، الفوارق بين الجنسين، السكان والفقير، السكان والبيئة، تعمير السكان، العولمة وغيرها، وذلك من خلال استخدام ما هو متوفر من معطيات في المجالات المعنية.

2-3-2 طباعة ونشر وتوزيع الدراسات المعنية.

2-4 جمع بيانات وإجراء مسوحات إحصائية على المستوى الوطني، من خلال القيام بما يلي:

1-4-2 إجراء أبحاث/ مسوحات ودراسات تحليلية (3 أو 4) تتعلق بالصحة الإنجابية (دراسات تتناول رضى المستفيدين عن الخدمات المتوفرة في مجال الصحة الإنجابية، وصول النساء إلى التحكم بالموارد من منظور جندي، إنخراط الذكور/ مشاركتهم، وغيرها) للتمكن من تحديد حاجات وأولويات النوع الاجتماعي، ووضع خطة عمل تنفيذية ونظم متابعة وتقويم (تتضمن مؤشرات موضوعية على أساس النوع الاجتماعي).

2-4-2 تحليل بيانات المسوحات المشار إليها في الفقرة السابقة وإعداد مؤشرات خاصة بالصحة الإنجابية.

2-4-3 نشر وتوزيع نتائج المسوحات المعنية.

2-4-4 المشاركة في إجراء المسح المتعدد الغايات ومسح صحة الأسرة، وفي تحليل نتائج هذه المسوحات.

المخرج الثالث: " رفع مستوى الوعي المتعلق بالقضايا ذات الأولوية في المجالات السكانية وفي مجال الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي، وذلك لدى كل من المسؤولين عن وضع السياسات، والبرلمانيين، والإعلاميين، وقادة الرأي العام وغيرهم من المعنيين". وقد تم اقتراح وتحديد سلسلة من النشاطات الرئيسية والمتداخلة لإنجاز المخرج الثالث وتم تحديد مدخلاته. والنشاطات الرئيسية هي التالية:

3-1 عقد ورشة عمل لصياغة استراتيجية تحفيز تتوجه إلى المعنيين المشار إليهم، إن مباشرة أو / و من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

3-2 إجراء دراسة تقويمية حول مدى وعي ومعرفة صانعي القرار، وكذلك نظرتهم وآرائهم، لجهة ما يتعلق بالسياسات السكانية، وأيضاً لجهة البرامج والتدخلات التي يقترحونها لمعالجة القضايا والمشكلات السكانية المختلفة.

3-3 إنشاء شبكة إعلامية من الهيئات والأشخاص المعنيين، بهدف التوعية ومساندة القضايا السكانية وقضايا الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي.

3-4 تعميق وعي ومعرفة أعضاء الشبكة الإعلامية حول القضايا ذات الأولوية في مجال السكان والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي.

3-5 تنفيذ مجموعة من أنشطة التحفيز الهادفة إلى رفع مستوى الوعي المتعلق بالقضايا ذات الأولوية في المجالات السكانية، وفي مجال الصحة الإنجابية، والنوع الاجتماعي، من خلال توسيع نطاق الحوار في هذه المجالات مع البرلمانيين وصانعي القرار وغيرهم من المسؤولين المركزيين والمحليين، وذلك ارتكازاً إلى ما يلي:

3-5-1 اختيار مجموعة من المحاضرين الإعلاميين المتخصصين في مجالات السكان والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي للمساهمة في تقديم أوراق عمل ضمن إطار سلسلة من الندوات وورش العمل في المجالات السكانية المعنية.

3-5-2 عقد سلسلة ندوات وورش عمل حول الموضوعات والقضايا الأساسية التالية (وغيرها من القضايا وفقاً لما تفرضه الحاجة):

- الهجرة الدولية
- الصحة الإنجابية لدى المراهقين والشباب
- الفوارق بين الجنسين
- تعليم الإناث
- التحضر
- العولمة
- تعمير السكان
- الفقر

3-5-3 إعداد وتوزيع منشورات ومطويات وغيرها حول السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها التنفيذية.

3-5-4 إنتاج مواد وبرامج إعلامية لدعم قضايا السكان والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي ذات الأولوية، على ضوء نتائج ورشة العمل حول استراتيجيات التحفيز المشار إليها أعلاه.

3-5-5 تدريب أشخاص من العاملين في السكرتاريا الفنية والوحدات المرجعية ووحدة الإعلام التنموي والاتصال السكاني حول برنامج RAPID 4 أو برامج مماثلة، وهي برامج خاصة بإستراتيجيات التحفيز.

3-5-6 إنداب معنيين لعدد محدود من الرحلات ذات الأغراض البحثية في المجال السكاني.

3-5-7 تدعيم العلاقة مع اللجان البرلمانية ذات العلاقة بالسكان (مثل لجان التعليم، والصحة العامة والعمل، والشباب والرياضة، والمرأة والطفل، وحقوق الإنسان) وإشراكها في أنشطة التحفيز ذات العلاقة.

3- القضايا المتقاطعة مع مختلف أنشطة البرنامج

3-1 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إنطلاقاً من الإطار الواسع لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر المتابعة الخمسية الخاص به، والمبادرات الدولية الأخرى ذات العلاقة، سوف يساهم برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية في إدخال قضايا النوع الاجتماعي في التنمية، وإدماجها بالطريقة المناسبة، في الخطط التنفيذية للسياسة السكانية.

يرتبط أي تحليل لوضع المرأة في لبنان بعدة عوامل من شأنها أن تؤثر على تمكين المرأة، وعلى وصولها إلى

الموارد والتحكم بها، بما فيها خدمات الصحة الإنجابية، وعلى موقعها في المجتمع، وعلاقتها بالرجل ضمن إطار الحياة الخاصة أو العامة، ومشاركتها في التنمية المستدامة. وهذه العوامل هي: أ) العوامل الجسدية والنفسية الخاصة بالمرأة وتلك الخاصة بالرجل (إطار جنسري)؛ ب) البيئات الاجتماعية والثقافية التقليدية؛ ج) القيم والمفاهيم والاتجاهات السائدة في المجتمع؛ د) القرارات الشخصية، والمعايير والممارسات الخاصة بالسلوك. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع اللبناني ينزع إلى أن يكون مجتمع ذكوري حيث يعتمد على الرجل في تأمين الموارد المالية وتأمين الحماية الاجتماعية للعائلة. فالآباء ضمن العائلة هم صانعو القرار، كما أنه يقع على عاتق الرجال أمر تنظيم المجتمع.

بما أن النساء يشكلن نصف المجتمع، ينبغي العمل على تمكين المرأة اللبنانية سياسياً لكي تتمكن من المشاركة في عملية صنع القرار، ومن المساهمة في وضع السياسات العامة التي تهدف إلى تحسين وضع المرأة. والبيئة في لبنان مؤاتية لتحقيق هذا التوجه. ففي ما يتعلق بموضوع مشاركة المرأة وتمكينها، تقوم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وغيرها من الهيئات الوطنية بتدخلات ونشاطات تتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وتهدف إلى إدخال النوع الاجتماعي في عملية التخطيط التنموي. بعض هذه التدخلات هي:

- العمل على إدخال القضايا والمنهجية والأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي وقضايا المرأة في عمليات التخطيط وفي الخطط الوطنية؛
- رفع مستوى الوعي لدى النساء بهدف تحسين مشاركتهن في عملية صنع القرار على الصعيدين العام (الصعيد السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي)، والخاص (العائلة والمجتمع)؛
- بناء قدرات النساء في مجال التمكين الذاتي على الصعيدين المحلي والوطني.

تتمثل التوصيات والنشاطات التي يتعين لحظها في البرنامجين الفرعيين معا (برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية، وبرنامج الصحة الإنجابية)، والمتعلقة بكل من: إدماج قضايا السكان والنوع الاجتماعي والصحة الإنجابية، والتوعية والتحفيز في المجال السكاني، وجمع وتحليل البيانات، في ما يلي:

- دعم بناء القدرات الوطنية في مجال إدخال النوع الاجتماعي في عملية التخطيط بالنسبة للمخططين وصانعي القرار على المستويين الحكومي والأهلي (الهيئات الأهلية)، وذلك من خلال إرساء عملية تخطيط استراتيجي تتطلب تفكيراً استراتيجياً (تحديد حاجات وألويات النوع الاجتماعي) وتصميماً وتنفيذاً وتقويماً محددتين (تحليل لقضايا النوع الاجتماعي مبني على تحديد الأهداف والمؤشرات).
- ضمان توافر ونشر المعلومات المصنفة بحسب الجنس، وتحليلها على أساس النوع الاجتماعي.
- تعزيز الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ودعم مساهماتها في تنفيذ البرامج المتعلقة بالنوع الاجتماعي والسكان والتنمية، والصحة الإنجابية / الحقوق الإنجابية، وكذلك برامجها الموجهة إلى الشباب والمراهقين.
- السعي إلى إيجاد إمكانات ووسائل لتحسين وتفعيل الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بقضايا المرأة في لبنان، والعمل على مشاركة مؤسسات ومنظمات أخرى معنية/ مهتمة من الحكومة أو المجتمع المدني، ليس فقط بصفتها مستفيدة ولكن أيضاً كشركاء كاملين.
- تقديم الدعم الفني والإسهام في تصميم وتحقيق الإستراتيجية الوطنية للقضاء على كل أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتولي مسؤولية تنفيذ النشاطات ذات الصلة بالتعاون مع شركاء آخرين. تجدر الإشارة هنا إلى أن لبنان هو أحد الدول العشرة التي تم اختيارها لاختبار الكتيب المتعلق بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي، والموجه إلى مقدمي الرعاية الصحية. ومن المتوقع أن يلي فترة الاختبار هذه، إدماج أفضل للمفاهيم والأنشطة التي تهدف إلى الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك ضمن إطار البرامج الحالية، ولاسيما تلك المتعلقة بالصحة الإنجابية.

لقد تم تصميم عدة نشاطات رئيسية مقترحة لمساعدة اللجنة الوطنية الدائمة للسكان، والسكرتاريا الفنية، وإدارة الإحصاء المركزي، والوحدات المرجعية في الوزارات المعنية، والمنظمات غير الحكومية، وذلك في مجالات عدة منها جمع وتحليل واستخدام ونشر المعلومات حول النوع الاجتماعي على المستويين الوطني والمحلي. وستساهم هذه النشاطات في تعميق المعرفة حول أسباب التفرقة بين الجنسين ونتائجها، وذلك في مختلف جوانب الحياة، بما فيها الحقوق والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية، وكذلك في أسباب ومصادر التمييز ضد المرأة.

وسوف تسعى نشاطات أخرى إلى دعم دراسات تتناول مواضيع تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فمن خلال الدراسات التي تتناول العلاقة بين الفوارق بين الجنسين من جهة، وديناميات السكان من جهة أخرى، والدراسات التي تتناول مواضيع الفقر والتمدين والهجرة والبيئة والعولمة، سوف يعزز البرنامج الفرعي للاستراتيجيات السكانية والتنمية الحوار المبني على الحقائق باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وسوف يشجع على بناء شراكات وتحالفات وطنية ودولية فعالة من أجل القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وأخيراً، فإن عدداً من الأنشطة الرئيسية سوف يدعم عمليات تجميع معلومات مصنفة بحسب الجنس وبناء مؤشرات ذات صلة. إن تنفيذ ما سبق الإشارة إليه من أنشطة سيتيح للمخططين ومدراء البرامج التحقق من التقدم المحرز باتجاه إدماج قضايا النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي، وحماية الفئات المعرضة للمخاطر وبخاصة النساء والأولاد والمراهقين.

3-2 بناء القدرات الوطنية

ارتكازاً إلى الخبرة المكتسبة من البرنامج السابق، يوفر برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية فرصاً لبناء القدرات الوطنية في نشاطاتها العملية والبرامجية. وسوف يتم توجيه الجهود باتجاه تعزيز قدرات مختلف الشركاء المعنيين، وبشكل أساسي من خلال نوعين من التدريب في المجالات التي تفتقد إليهما الخبرة الوطنية وهما:

- (أ) تدريب على المدى القريب (داخل البلد) في مجال تحليل البيانات، والإسقاطات السكانية، والتقديرات الديموغرافية، ونظم المعلومات الجغرافية، وقضايا النوع الاجتماعي.
- (ب) دورات دراسية للمعنيين حول ديناميات السكان والصحة الإنجابية، تتولاها الجامعات داخل البلد.

إضافة لما سبق، سيتم العمل على توفير دعم محدود لتدريب قصير المدى في مؤسسات تدريبية إقليمية وربما دولية، بخاصة في مجال إدماج قضايا السكان والنوع الاجتماعي والصحة الإنجابية في التخطيط التنموي.

إن الطابع المركب الملزم لنشاطات برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية، والمتعلق ببناء القدرات الوطنية، يتطلب إسهاماً منتظماً من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان ومن جانب الحكومة في البحث عن إمكانيات أكبر للمشاركة مع وكالات ومنظمات ثنائية أو متعددة، وجامعات محلية، ومع القطاع الخاص، مما يتيح للبرنامج مساهمة أكبر في بناء هذا الكم المطلوب من الخبرات والموارد البشرية في مجال الإستراتيجيات السكانية والتنمية، والتي من شأنها أن تسهم بدورها في تحسين برامج التأهيل وسياسات التنمية الاجتماعية المستدامة في لبنان.

3-3 التحفيز والتوعية في المجال السكاني

تمت برمجة الجهود المتعلقة بالتحفيز والتوعية في المجال السكاني في إطار برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية بوصفها استراتيجية رئيسية لتحقيق مخرجات ونشاطات برنامجي الإستراتيجيات السكانية والتنمية والصحة الإنجابية. وتعتبر هذه الجهود موارد محفزة لعمل ذي نوعية عالية على مستوى وضع السياسات والبرامج المتعلقة بالقضايا السكانية، وعلى مستويات عملائية أخرى في المجال المعني.

وكما هو مبرمج، سوف يسعى النشاط المعني بالتحفيز والتوعية في المجال السكاني إلى العمل على الحد من العوائق التي قد تحول دون إدماج قضايا السكان والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي، بالطريقة المناسبة في عمليات التنمية، وكذلك العمل على توفير خدمات ومعلومات شاملة وذات نوعية عالية تتعلق بالصحة الإنجابية للفئات المعنية بذلك كمثل المراهقين. إن استراتيجية التحفيز والتوعية في المجال السكاني، والتي سيتم تطويرها ضمن إطار البرنامج، سوف تتضمن جملة من المبادرات التي تتركز على التحسيس، وتوسيع الحوار حول السياسة السكانية، وتوسيع المعرفة حولها والإلتزام بها، وذلك لدى كل من صانعي السياسات والبرلمانيين والإعلاميين والأكاديميين والقياديين على المستوى السياسي، وكذلك لدى الرأي العام، وفي المجتمعات المحلية... الخ، وذلك لصالح خلق مناخ إيجابي يتيح إدماج قضايا السكان والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي في عمليات التنمية.

وسوف يستفاد من عمليات جمع المعلومات وإجراء البحوث، وأنشطة نشر الدراسات المعني بها برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية من أجل إعداد وتنفيذ مبادرات تحفيز وتوعية في المجال السكاني مبنية على الحقائق، مما يتيح دعم هذا البرنامج الفرعي ومختلف نشاطاته الفرعية. وستشكل السياسة السكانية وخططها التنفيذية إطاراً مسانداً لتحفيز الجهود المتعلقة بدعم برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية، وبرنامج الصحة الإنجابية، والسياسات والبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

4- الإطار التنفيذي والمؤسسي لبرنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية

اعتماداً على ما تم استخلاصه من خبرات ودروس مستفادة من برنامج التعاون الحالي بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة الشؤون الاجتماعية، والممارسات والأنشطة التي تمت خلاله، وبناء على تنوع وتعدد المواضيع المتعلقة بمختلف مجالاته، وبناء على السمات المقارنة المميزة لعدد من المؤسسات الوطنية المعنية، سوف يتم تنفيذ البرنامج على المستوى الوطني، أخذاً بالاعتبار أسس وشروط التنفيذ التالية:

أولها وأهمها يتمثل في أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتولي مسؤولية تنفيذ برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية المعني. وسوف يستكمل تنفيذ أنشطة البرنامج المختلفة بمشاركة مؤسسات وطنية، وإدارات رسمية ومنظمات

غير حكومية مختلفة- من خلال عقود فرعية- ومع مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولكي يحقق هذا الشرط نتائجه المتوقعة، لا بد من ضمان مستوى رفيع لآليات العمل والتنسيق. وسوف يتحقق هذا الشرط من خلال الإنخراط الفعلي لمجلس الإنماء والإعمار في كل المراحل الهامة للبرنامج الفرعي والتي تتطلب تنسيقاً رفيع المستوى بين جهود القطاعات والأقسام المختلفة لدعم البرنامج الوطني وبرنامجيه الفرعيين (برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية وبرنامج الصحة الإنجابية).

سوف يستمر المكتب الوطني لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعمله بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار لضمان توافق البرنامج الفرعي مع الغايات والأهداف والأولويات الوطنية، ولتوفير آلية تنسيق تتلاءم مع مختلف مراحل تنفيذ البرنامج، و لدمج مدخلات البرنامج وأنشطته المختلفة، التي يتم تنفيذها من خلال الوزارات والجهات المعنية، ضمن مسار منتظم ومتسق بغية تحقيق الأهداف المتوخاة. إضافة إلى ذلك، سيتعاون كل من مجلس الإنماء والإعمار وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع شركاء وطنيين، ووكالات ومنظمات ثنائية أو متعددة، ومع المجتمع المدني لضمان أن البرنامج الفرعي للاستراتيجيات السكانية والتنمية سيساهم بشكل كبير في تفعيل سياسات التنمية الاجتماعية، وسيساعد على تحقيق مستوى حياة أفضل للأفراد.

على الصعيد العملي، سيتم، كما سبق وأشرنا، تكليف إدارة الإحصاء المركزي، ومنظمات غير حكومية معنية، ومعاهد أبحاث، ومؤسسات أكاديمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتنفيذ عدد من أنشطة البرنامج الفرعي للاستراتيجيات السكانية والتنمية، في حين سيعهد بعملية التنفيذ الكاملة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية كما هو وارد أدناه. وستكون كافة الجهات المساهمة في تنفيذ أنشطة البرنامج مسؤولة أمام وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

خلال العقد المنصرم، أظهرت وزارة الشؤون الاجتماعية قدرة هائلة في مجال تنفيذ وتنسيق البرامج المتعلقة بالسكان، والصحة الإنجابية، والتنمية الاجتماعية. كما عززت الوزارة، من خلال علاقات العمل المثمرة التي تربطها بصندوق الأمم المتحدة للسكان وبشركاء دوليين ومحليين، قدراتها في مجال التنفيذ المالي والعملي لأنشطة المشاريع المتعلقة بالقضايا السكانية والتنمية بما فيها تلك التي تدعم السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان كي تتمكن هذه الأخيرة من إتمام مهماتها. وسوف تقوم السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان، إما مباشرة بواسطة مواردها الخاصة أو من خلال إبرام عقود فرعية مع وكالات وطنية معنية أخرى، بتنفيذ مجموعة من الأنشطة المتداخلة التي تندرج ضمن إطار المخرجين الأول والثاني للبرنامج. وبالتحديد، سوف تقوم السكرتاريا الفنية للجنة بتنفيذ النشاطات التالية:

- إعداد الخطط التنفيذية للسياسة السكانية؛
- إدماج القضايا السكانية و قضايا الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي في التخطيط التنموي؛
- القيام بعمليات الإشراف و المتابعة؛
- وضع قاعدة معلومات خاصة بالبيانات السكانية وتحديثها ونشرها و توزيعها على المعنيين؛
- إجراء سلسلة من الأبحاث والدراسات حول السياسة السكانية، بالإضافة إلى نشرها وتوزيعها على المعنيين؛
- وضع مسودة تتعلق بإطار المؤشرات، والقيام بنشاطات أخرى وفقاً لما تقتضيه الحاجة.

سوف تضمن وزارة الشؤون الاجتماعية أنه سيتم إنفاق الأموال المخصصة لميزانية هذا المشروع في الوقت المناسب وبالصورة المناسبة وفقاً لبنود الميزانية الموافق عليها، ذلك بغية تنفيذ نشاطات البرنامج بما يتوافق وخطة العمل، ومن خلال اعتماد نظام تسجيل ملائم لنفقات البرنامج. وبما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يطلب أن تخضع كافة المشاريع لعملية تدقيق سنوي، سيتم الاعتماد على شركة تدقيق حكومية و/ أو شركة مستقلة للقيام بتدقيق منتظم لسجلات حسابات المشروع وتجهيزاته. وسيتم اختيار المدققين بناءً على اتفاق مشترك بين الحكومة و صندوق الأمم المتحدة للسكان. ينبغي على وزارة الشؤون الاجتماعية إعداد كافة التقارير الخاصة ببرنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية، وتقديم، كما هو مطلوب، الوثائق المالية الداعمة والبيانات والإيصالات إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. أضف إلى ذلك، ينبغي عند نهاية كل سنة (بدؤها أول كانون الثاني ونهايتها 31 كانون الأول) إعداد بيان مالي، مصدق عليه من قبل مدقق مستقل، بما تم إنفاقه من الموارد المعتمدة لصندوق الأمم المتحدة لسكان ومن الموارد المخصصة من قبل الحكومة، لكي يتم تقديمه بعد ذلك إلى وزارة الشؤون الاجتماعية و صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وقد يكون أساسياً لوزارة الشؤون الاجتماعية ضمان التزامها بمأسسة البرنامج الفرعي لإستراتيجيات السكان والتنمية، بمعنى استيعاب فريق العمل الذي تم اختياره في إطار تنفيذ البرنامج الحالي والبرنامج السابق ضمن هيكلية الوزارة وبنية وحداتها و / أو أقسامها، وذلك في نهاية الدورة (أي عام 2006). من المهم أيضاً إستمرار التزام الوزارة بمبادرة تولي مسؤولية التمويل المالي المباشر لفريق العمل غير الفني في البرنامج، كما بالنسبة إلى بعض القضايا الإدارية.

وفي ما يتعلق بالمخرج الثاني، سوف تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بوضع آلية تنسيق مع إدارة الإحصاء المركزي ووزارات / جهات أخرى معنية، وتضمن تأمين إدارة الإحصاء المركزي والمدخل والدعم في مجال تطوير إطار عمل لوضع مؤشرات كمية وكيفية متوافقة مع إطار التقييم الوطني المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. كذلك، في حال تحقق تنفيذ مسح سكاني وطني و/ أو مسح صحة الأسرة في إطار البرنامج الفرعي لاستراتيجيات السكان والتنمية، يتعين بذل الجهود لضمان الإنخراط الكامل والتنفيذ من قبل إدارة الإحصاء المركزي التي، بحكم مهامها التي تتمثل في جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالبنى والديناميات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، تشكل عنصراً أساسياً لتنفيذ وإرساء مجموعة من نشاطات برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية وبخاصة تلك المتعلقة بالمشح متعدد الأهداف / مسح صحة الأسرة في المجالات المستهدفة بالبرنامج الوطني. من خلال التفاعل مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية، سوف تصبح إدارة الإحصاء المركزي في موقع أفضل للقيام بجمع المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالسكان، والمصنفة بحسب الجنس والمنطقة الجغرافية والإدارية. كما أنه سيتم بذلك تعزيز دورها لتتمكن من وضع معايير إحصائية وتوفير بنية تحتية برمجية وآلية لتحليل المعلومات ونشرها وتوزيعها على المعنيين، وخلق قاعدة معلومات وطنية.

سوف يتولى المكتب الوطني لصندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذ بعض مكونات مشروع استراتيجيات السكان والتنمية، وعلى وجه الخصوص من خلال إجراء عقود فرعية للقيام بالأبحاث والدراسات، وبنشاطات أخرى مثل إدماج قضايا السكان والصحة الإنجابية في مناهج جامعة البلمند (كلية العلوم الصحية) بصفته مشروعاً رائداً. لقد أظهرت هذه الكلية اهتماماً كبيراً بمادة تعليمية مماثلة، وقدرة على تدريسها بالطريقة الأكثر إغناءً، ومنفعة، واستدامة. خلال العام المنصرم، تميزت كلية العلوم الصحية في جامعة البلمند بإعداد وتنفيذ أبحاث وأنشطة تتوجه إلى المجتمع المحلي، تستند إلى حقائق، وترتبط بشكل مباشر بقضايا الصحة الإنجابية، وذلك من خلال نادي الطلاب وبعض البرامج المحلية، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. تهدف الكلية من خلال الآلية المرنة والدينامية التي تعتمدها في تدريس المواد، إلى تحفيز التفكير العلمي والبحث الإبداعي، كما تسعى إلى تعزيز التشبيك والشراكات مع مؤسسات وطنية ودولية تعنى بقضايا السكان والصحة الإنجابية. ويتوقع أن يتم، مع نهاية الدورة الحالية للبرنامج، نقل نتائج هذه التجربة إلى جامعات أخرى في لبنان كالجامعة اللبنانية وجامعات أخرى مهتمة.

إضافة إلى ما سبق، سوف يلتزم المكتب الوطني لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإلى أبعد الحدود، بتنفيذ النشاطات المتعلقة بالتحفيز والتوعية في المجال السكاني لدعم قضايا السكان والصحة الإنجابية، وذلك بالتعاون مع شركاء معنيين كالوزارات والإدارات العامة ذات الصلة، واللجان البرلمانية المعنية، وجمعية تنظيم الأسرة في لبنان، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ومنظمات غير حكومية معنية، وكذلك المؤسسات الإعلامية ومؤسسات أكاديمية وجهات أخرى معنية. وسوف يتم تنفيذ المخرج المتعلق بالتحفيز والتوعية في المجال السكاني بدعم من وحدة الإتصال والإعلام في وزارة الشؤون الاجتماعية، وبالتعاون مع برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية وبرنامج الصحة الإنجابية. ويتعين أن يتم اختيار المنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى وفقاً لمقاييس ومعايير محددة وميزات مقارنة والخبرة السابقة في المجالات المعنية مثل التحفيز والتوعية في المجال السكاني وخلق الوعي... الخ.

أخيراً، سيكون على المكتب الوطني لصندوق الأمم المتحدة للسكان تولى تنفيذ بعض المسؤوليات المحددة كمثل تأمين التجهيزات التي يحتاجها المشروع، وتأمين مستشارين وطنيين وخبراء إقليميين (أو دوليين إذا لزم الأمر) في المجال المعني، وبناء القدرات الوطنية في مجال الإدارة المبنية على النتائج، وذلك بهدف استخدام أمثل للموارد المتوفرة والسعي إلى تحقيق النتائج المتوخاة.

وكذلك سوف يستعين المكتب الوطني للصندوق بالخدمات الفنية التي يوفرها فريق الدعم الفني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك في المراحل المفصلية للبرنامج. وقد يتم الاستعانة بمزيد من الدعم الفني، إذا اقتضت الحاجة، من خلال الإستعانة بمستشارين وطنيين أو دوليين على أساس دوام جزئي وعقود فرعية و / أو اتفاقات لتنفيذ خدمات وأنشطة محددة. وسوف تعطى الأولوية لاستخدام موارد "من الجنوب وإلى الجنوب" و / أو موارد إقليمية، قبل اللجوء إلى الموارد الدولية. كما سيقوم المكتب الوطني بالتعاون مع برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية باختيار منسق متخصص لتأمين الدعم الفني والمراقبة والمتابعة وإعداد التقارير، والمتعلقة بتقديم نشاطات المشروع. وقد تبرز الحاجة إلى الاستعانة بموظف لوجستي (لفترة تمتد من 14 إلى 16 شهراً) يعمل على تأمين الخدمات اللوجستية المتعلقة ببرنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية ومكتب الصندوق. سوف تتم عملية تعيين المنسق المتخصص والموظف اللوجستي وفقاً للأنظمة المعتمدة من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

5- التنسيق، ضمن إطار أنشطة برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية

سوف يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنسيق نشاطاته، والتي يتم تنفيذها من خلال الوزارات والجهات المعنية، بإشراف وتنسيق كاملين من قبل ومع مجلس الإنماء والإعمار.

ومن أجل تحسين مستوى الارتباط والتفاعل بين ما سيتم القيام به من أنشطة (في كل من برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنمية وبرنامج الصحة الإنجابية) من جهة أولى، وبين النتائج المتوخاة من هذه الأنشطة، من جهة أخرى، ومن أجل تشجيع العمل المشترك والشراكة والمساءلة والفعالية وتبادل التقارير، سوف يتم تشكيل لجنة تسييرية للبرنامج المعني تتألف من ممثلين عن مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الشؤون الاجتماعية واللجنة الوطنية الدائمة للسكان والسكرتاريا الفنية للجنة وبرنامج الصحة الإنجابية المتعلق بوزارة الصحة العامة ووزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية، بالإضافة إلى إدارة الإحصاء المركزي ووزارة الإعلام وكلية العلوم الصحية / جامعة البلمند والمنظمات غير الحكومية المعنية ولجان المرأة والمكتب الوطني لصندوق الأمم المتحدة للسكان وجهات أخرى إذا دعت الحاجة. ويتعين على هذه اللجنة أن تعمل على ضمان أن تحقق مدخلات البرنامج وأنشطته المختلفة، ومن ضمن مسار إندماجي منظم ومتسق، النتائج المتوخاة ضمن إطار الفترات الزمنية المرتقبة في خطة عمل البرنامج، وكذلك الإسهام في أن تكون هذه النتائج ذات مستوى عال. وسوف يتم تحديد مرتكزات وشروط العمل والمهام اللازمة لهذه اللجنة، وبشكل مشترك مع المسؤولين المعنيين في كل من برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنمية، وبرنامج الصحة الإنجابية، ومجلس الإنماء والإعمار.

6- متابعة وتقييم برنامج استراتيجيات السكان والتنمية

سوف تتم عملينا المتابعة والتقييم تبعاً للأنظمة المعتمدة من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وسوف يقوم المكتب الوطني للصندوق بمساعدة المنسق المتخصص في برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنمية بمتابعة تنفيذ أنشطة البرنامج المعني عن كثب. وبغية تفعيل مقاربة "الإدارة المرتكزة على النتائج"، سوف يقوم المكتب الوطني للصندوق بإعداد خطة للمتابعة والتقييم. وسيتم إعداد نموذج خاص بإعداد التقارير المرتكزة على النتائج على أساس سنوي، وعلى كل مستويات إدارة البرنامج. كذلك سوف يتم القيام بزيارات متابعة ميدانية بغية تحديد الحاجة إلى مهمات داعمة خاصة بمسائل تقنية، وتحديد مواطن القوة والضعف على الصعيد التقني و/أو العملي، واتخاذ التدابير التصحيحية بالتعاون مع الجهة المنفذة.

وسيتم عقد اجتماعات مراجعة سنوية لأنشطة البرنامج لمتابعة التوصيات التي تم إقرارها في السنة السابقة، ولمراجعة التقدم المحرز في مخرجات ونشاطات برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنمية بالاستناد إلى الإطار المنطقي للبرنامج المعني، ولتحديد ومناقشة أسباب المشاكل التي تعيق عمل البرنامج واتخاذ التدابير التصحيحية، وإقرار توصيات تحدد الجهة التي ستنفذ هذه التدابير ومتى وأين.

وستتم المراجعة نصف المرحلية الخاصة بالبرنامج في منتصف البرنامج بغية الاطلاع على سير عمليات البرنامج الوطني بالاستناد إلى المخرجات الموضوعية والمؤشرات الموضوعية القابلة للقياس الخاصة بكل من هذه المخرجات. وقد يتم خلال اجتماع المراجعة نصف المرحلية الخاصة بالبرنامج اقتراح تغييرات في اتجاهات البرنامج ومدته بناءً على التقدم المحرز، والإنجازات المحققة، والعوائق والعقبات التي تعترض تنفيذ أنشطة البرنامج.

ينبغي تقديم تقرير نهائي خاص بالبرنامج في نهاية دورة البرنامج. ويفترض بهذا التقرير إلقاء الضوء على كافة النشاطات التي تم القيام بها ضمن إطار البرنامج، وعلى مساهمة البرنامج في تحقيق المخرجات المحددة من خلال تلخيص الإنجازات المحققة وتقديم توصيات للاستفادة فعلياً من الخبرات والنتائج المتعلقة بالبرنامج.

سوف يستلزم اختتام البرنامج إتمام كافة النشاطات والعمليات المالية المتعلقة به، وسيتم اختتام البرنامج بالتعاون مع المكتب الوطني للصندوق وفقاً للأجراءات المعتمدة من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

سوف يتم القيام بتقييم نهاية البرنامج عند نهاية الدورة، ويهدف ذلك إلى تقييم مدى نجاح برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنمية في تحقيق مخرجاته بالاستناد إلى المؤشرات الموضوعية القابلة للقياس التي تم إعدادها. ويتم خلال عملية التقييم هذه استخلاص الدروس المستفادة لجهة مساهمة الأنشطة، وتكاملها مع بعضها من أجل تحقيق مخرجات البرنامج. سوف تركز عملية المتابعة والإشراف والتقييم على مؤشرات كمية وكيفية ترتبط بكل من غايات البرنامج وأهدافه ومخرجاته. وسوف يبذل صندوق الأمم المتحدة للسكان أقصى الجهود للاستفادة من الخبراء الوطنيين في عمليات المتابعة والتقييم المختلفة المشار إليها أعلاه. وكذلك سوف يتم مشاركة مستشارين من فريق الدعم الفني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالإضافة إلى مسؤولين في المكتب الرئيسي التابع للصندوق في عمليات المتابعة والتقييم المعنية.

و سوف يتم استخدام المؤشرات المبينة في الإطار المنطقي للبرنامج لتقييم سير عمليات البرنامج وأدائه باتجاه تحقيق نتائجه المتوقعة.

7- النشاطات ذات الصلة والمصادر الأخرى للتمويل

تعتبر نشاطات البرنامج الفرعي المقترحة بمثابة موارد وعناصر لقضايا السياسات العامة الأخرى. وسوف يتيح

تطوير برامج العمل، وإنشاء قاعدة معلومات ومؤشرات تلاحظ النوع الاجتماعي، بناء آلية عمل دينامية وموثوقة تعمل على توفير معلومات أساسية يمكن أن تحتاجها مدخلات وأنشطة برنامج الصحة الإنجابية، وكذلك عمليات إدماج قضايا السكان والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي في التخطيط التنموي المستدام وبرامج التأهيل الموازية له. وسوف يتم استخدام نتائج الأبحاث، والمؤشرات المستخرجة، من أجل التحقق من مدى التقدم المحرز باتجاه تحقيق توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمبادرات الدولية الأخرى، وكذلك بناء بنك ونظام حديث للبيانات السكانية، وأيضاً تحديث البيانات الخاصة "بإطار المؤشرات الموحدة" للبلد وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة.

من ناحية أخرى، سوف توفر النشاطات المنفذة من خلال البرامج والمبادرات المعنية الأخرى دعماً إضافياً لنشاطات برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية. وسوف تضيف النتائج التي سيتم الحصول عليها من خلال كل من البرنامج الإقليمي لدعم مسح الأسرة، والمسوحات الأخرى المنفذة من قبل وزارات وطنية عدة، ومعاهد الأبحاث، ووكالات الأمم المتحدة المعنية بمن فيها اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والأونيسكو، مكونات جديدة لنشاطات برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية.

ملحق رقم 1: الإطار المنطقي للبرنامج الفرعي للاستراتيجيات السكانية والتنمية للأعوام 2002 - 2006

| المخاطر والإفتراضات | وسائل التحقق | المؤشرات الموضوعية | الغاية |
|--|--|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> ü الالتزام السياسي والمالي للحكومة ü الاستقرار السياسي والاقتصادي ü التزام الحكومة بمبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية | <ul style="list-style-type: none"> ü مسح صحة الأسرة ü المسح متعدد الأهداف ü مسوحات الفقر ü تقارير البنك الدولي ü المسوحات الوطنية ü تقرير التنمية البشرية والتقارير الوطني للتنمية البشرية ü مجلس الخدمة المدنية ü المديرية العامة للأحوال الشخصية ü البرنامج الوطني لمكافحة السيدا | <ul style="list-style-type: none"> • انخفاض معدل وفيات الأمهات • انخفاض معدل وفيات الرضع • تدني معدل الخصوبة الكلية • ارتفاع مؤشر التنمية البشرية • ارتفاع مؤشر التنمية البشرية أخذاً بالإعتبار النوع الاجتماعي • زيادة نسبة المتعلمات بين النساء الراشقات • تخفيض انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 15 و 24 • تخفيض نسبة الفقر | <p>غاية البرنامج الوطني</p> <p>الإسهام في تحسين نوعية حياة السكان في لبنان من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحسين وضع الصحة الإنجابية، • تقليص الفجوات بين الذكور والإناث في القطاعات الاقتصادية - الاجتماعية، • تحقيق التوازن بين الديناميات السكانية تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية |
| <ul style="list-style-type: none"> ü الأولويات الوطنية في مجال السكان ü في برنامج عمل الحكومة ü ضمان تخصيص الموارد | <ul style="list-style-type: none"> ü الميزانية الوطنية ü الخطة الخمسية للحكومة ü الجريدة الرسمية | <ul style="list-style-type: none"> • زيادة الموارد المخصصة للبرامج التي تعنى بقضايا السكان • إدخال الأبعاد السكانية في خطط الحكومة • زيادة نسبة القوانين المؤيدة لقضايا السكان، النوع الاجتماعي والصحة الانجابية | <p><u>هدف البرنامج الفرعي للاستراتيجيات السكانية والتنمية</u></p> <p>الإسهام في إدماج الأبعاد السكانية وقضايا النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية في عملية التخطيط التنموي على المستويين الوطني والقطاعي</p> |

| المخاطر والافتراضات | وسائل التحقق | المؤشرات الموضوعية | الغاية |
|--|---|--|---|
| <p>ü استمرار الإلتزام والدعم السياسي</p> | <p>ü وثائق خاصة بالتعليمات التقنية ü توصيف واضح للمهام وشروط العمل معدّ ü تحليل محتوى مواد تدريبية ü تقارير التقويم</p> | <ul style="list-style-type: none"> • آلية تنسيق ومتابعة معدّة ومفعّلة • عدد من الوحدات المرجعية في المجال السكاني منشأة ومدعّمة • زيادة نسبة الخطط القطاعية التي تشمل أعداد السكان، الصحة الإنجابية، والنوع الاجتماعي • نسبة من الموظفين مدربين في مجال إدماج قضايا السكان، | <p>المخرج 1: تعزيز القدرات الوطنية لإدماج أعداد السكان والصحة الإنجابية وقضايا النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي والبرمجة القطاعية</p> |
| <p>ü ضمان الحصول على تمويل من الجهات المانحة</p> | <p>ü سجلات الوحدات الإحصائية ü البرامج التدريبية والتقارير ü الوثائق الخاصة بإجراءات شبكات الاتصال ü المسح متعدد الأهداف / مسح صحة الأسرة</p> | <ul style="list-style-type: none"> • عدد من الوحدات الإحصائية المفعّلة مع جهاز قادر على العمل في مجال جمع البيانات والتحليل والإسقاطات الديموغرافية • زيادة عدد الأبحاث والدراسات • نظام المتابعة بين القطاعات المعنية معدّ ومفعّل • شبكات الاتصال منشأة ومفعّلة والمعطيات الإحصائية السكانية متاحة أمام المستخدمين والمنتجين • المعطيات الناتجة عن مسح صحة الأسرة / المسح متعدد الأهداف يتم استخدامها إطار يتعلّق بالمؤشرات الوطنية معدّ | <p>المخرج 2: زيادة توافر المعطيات حول السكان المصنفة بحسب الجنس والمنطقة الجغرافية</p> |
| | <p>ü وثيقة الاستراتيجية ü مقالات الجرائد ü بيانات سياسة الحكومة المنشورة ü تقارير البرلمان ومجلس الوزراء ü توصيف واضح للمهام وشروط</p> | <ul style="list-style-type: none"> • استراتيجية التحفيز والتوعية في المجال السكاني مطوّرة ويعمل بها • ازدياد نسبة صانعي السياسات، المشرّعين، الجمعيات الأهلية، المخطّطين، رؤساء الطوائف، المؤسسات الإعلامية الذين يملكون | <p>المخرج 3: رفع مستوى الوعي المتعلق بالقضايا ذات الأولوية في المجالات السكانية وفي مجال الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي، وذلك لدى كل من المسؤولين عن وضع السياسات، والبرلمانيين، والإعلاميين، وقادة الرأي العام وغيرهم من المعنيين</p> |

| | | | |
|--|---|--|--|
| | <p>العمل ù محاضر الاجتماعات ù تحليل المحتوى ù تقارير الورش التدريبية</p> | <p>المعرفة حول ما لا يقل عن ثلاثة مجالات رئيسية تتعلق ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية</p> <ul style="list-style-type: none"> • ازدياد نسبة المؤسسات الإعلامية التي تملك المعرفة حول العلاقات المتبادلة بين قضايا السكان، والنوع الاجتماعي والتنمية • ازدياد نسبة صانعي القرار والمخططين الداعمين لإلغاء الفوارق بين الجنسين • ازدياد نسبة صانعي السياسات والقرار الداعمين لقضايا الصحة الإنجابية لدى المراهقين | |
|--|---|--|--|

ملحق رقم 2: خطة عمل برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنمية للأعوام 2002-2006

| تاريخ بدء التنفيذ / مدة التنفيذ | الشركاء المعنيون | الأهداف / الأنشطة الرئيسية |
|---|---|---|
| الهدف 1: تعزيز القدرات الوطنية في مجال دمج الأبعاد السكانية وقضايا الصحة الإنجابية والجنس في الخطط والبرامج القطاعية: | | |
| الأنشطة الرئيسية: | | |
| 1-1: إعداد برامج عمل تنفيذية للسياسة السكانية (في القطاعات المختلفة): | | |
| الفصل الثالث والرابع 2002 | السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان | 1-1-1: الاطلاع على برامج عمل تنفيذية قطاعية تم إعدادها في دول أخرى بهدف الاستفادة من تجربتها، وإعداد مقترح أولي حول الخطوط العريضة والنقاط المرجعية (terms of reference) المتعلقة بأسس إعداد برامج العمل التنفيذية القطاعية للسياسة السكانية. |
| الفصل الثالث 2002 (يومان) | السكرتاريا الفنية / خبير من فريق الدعم الفني / صندوق الأمم المتحدة للسكان. | 2-1-1: عقد اجتماع لفريق عمل من الخبراء المعنيين بهدف مراجعة وإنهاء الخطوط العريضة والنقاط المرجعية (terms of reference) المتعلقة بأسس إعداد برامج العمل التنفيذية، القطاعية، للسياسة السكانية. |
| الفصل الرابع 2002 الفصل الأول 2003 | اللجنة الوطنية الدائمة للسكان/ السكرتاريا الفنية/ صندوق الأمم المتحدة للسكان. | 3-1-1: تكوين أربع فرق عمل، متعددة الاختصاصات، لإعداد برامج عمل تنفيذية للسياسة السكانية، في المجالات التالية: § السكان والتنمية. § الصحة الإنجابية. § المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. § البيئة. |

| الأهداف / الأنشطة الرئيسية | الشركاء المعنيون | تاريخ بدء التنفيذ / مدة التنفيذ |
|--|---|--|
| 4-1-1: عقد 4 اجتماعات لفرق العمل الأربعة التي تم تكوينها، بهدف إعداد مسودات أولى لبرامج العمل التنفيذية القطاعية للسياسة السكانية في المجالات الأربعة المشار إليها في الفقرة أعلاه. | السكرتاريا الفنية / فريق الدعم الفني / صندوق الأمم المتحدة للسكان / فرق العمل | الفصل الثاني والثالث 2003 (يومان لكل اجتماع) |
| 5-1-1: الإطلاع على بنى الأقسام والوحدات في الوزارات المختلفة تمهيدا لإنشاء الوحدات المرجعية في المجال السكاني/focal units. | السكرتاريا الفنية/ اللجنة الوطنية الدائمة للسكان | الفصل الثالث 2002 |
| 6-1-1: مناقشة مسودات برامج العمل التنفيذية المعنية، ومن ثم اعتمادها والإعلان عنها. | اللجنة الوطنية الدائمة للسكان | الفصل الثاني 2003 |
| 7-1-1: دمج برامج العمل التنفيذية القطاعية للسياسة السكانية في الخطط القطاعية المختلفة للوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية المعنية. | السكرتاريا الفنية / الوزارات / المنظمات غير الحكومية | ابتداءً من الفصل الثالث 2003 |
| 8-1-1: إجراء مراجعة أولى لعمليات تنفيذ السياسة السكانية. | اللجنة الوطنية الدائمة للسكان / فريق الدعم الفني / صندوق الأمم المتحدة للسكان | 2004 |
| 9-1-1: إجراء مراجعة ثانية لعمليات تنفيذ السياسة السكانية. | اللجنة الوطنية الدائمة للسكان / فريق الدعم الفني / صندوق الأمم المتحدة للسكان | 2006 |
| 2-1: تطوير الإمكانيات المؤسسية والفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان وسكرتاريتها الفنية، وللوحدات المرجعية (Focal Units) في الوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية المعنية بالقضايا السكانية: | | |
| 1-2-1: تأسيس (Institutionalize) سكرتاريا فنية دائمة وذات كفاءة عالية ضمن إطار بنية اللجنة الوطنية الدائمة للسكان في وزارة الشؤون الاجتماعية. | مجلس الوزراء / رئيس اللجنة الوطنية الدائمة للسكان | ابتداءً من 2002 |

| تاريخ بدء التنفيذ / مدة التنفيذ | الشركاء المعنيون | الأهداف / الأنشطة الرئيسية |
|--|---|--|
| الفصل الثالث 2002 الفصل الثالث 2003 | رئيس اللجنة الوطنية الدائمة للسكان | 1-2-2: توظيف وتثبيت مساعد باحث جديد عدد 2 ضمن إطار السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان، وذلك في واحد أو أكثر من الاختصاصات التالية: الديموغرافيا والعلوم الاجتماعية، الاقتصاد، الصحة الإنجابية. |
| الفصل الثالث من 2002، 2003 و 2004 (10 أيام) | السكرتاريا الفنية / فريق الدعم الفني/ صندوق الأمم المتحدة للسكان | 1-2-3: إجراء دورات تدريبية محلية للعاملين في السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان، وكذلك للعاملين في الوحدات المرجعية (Focal Units) في الوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية المعنية بالقضايا السكانية، وذلك في موضوعات تتناول كيفية دمج برامج العمل التنفيذية للسياسة السكانية في الخطط القطاعية، وفي متابعة تنفيذ هذه البرامج، وتقييمها (دورة واحدة كل سنة). |
| بدءا من 2002 | جامعات معنية | 1-2-4: إجراء دورات تعليمية محلية (local courses) لموظفي السكرتاريا الفنية حول موضوعات إدارية وتنظيمية وديموغرافية وسكانية ... ألخ. |
| / 2004 / 2003 2005 | فريق الدعم الفني/ صندوق الأمم المتحدة للسكان | 1-2-5: إجراء 3 ورشات عمل حول الإتجاهات السائدة في مجال التخطيط، والمتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين (الجندر). |
| 2002 إلى 2006 | اللجنة الوطنية الدائمة للسكان / السكرتاريا الفنية | 1-2-6: إيفاد معنيين من اللجنة الوطنية الدائمة للسكان ومن السكرتاريا الفنية للمشاركة في إجتماعات أو ورش عمل إقليمية، وذلك ضمن إطار التأهيل المتعلق بدمج أهداف السياسة السكانية في الخطط القطاعية (دورتين دراسيتين، ودورتي متابعة قصيرتي الأمد، في كل عام من أعوام فترة تنفيذ المشروع 2002-2006). |

| الأهداف / الأنشطة الرئيسية | الشركاء المعنيون | تاريخ بدء التنفيذ / مدة التنفيذ |
|---|--|---|
| 1-2-7: عقد اجتماعي عمل مع مسؤولين في إدارات ومؤسسات رسمية وأهلية معنية، بهدف تعميق إلتزامهم السياسي والمادي المتعلق بعمليات دمج برامج العمل التنفيذية للسياسة السكانية في الخطط القطاعية والأنشطة التي تقوم بها هذه الإدارات والمؤسسات. | السكرتاريا الفنية | الفصل الأول والرابع من 2003 |
| 1-2-8: تأمين تجهيزات مكتبية وسمعية بصرية لتدعيم قدرات السكرتاريا الفنية. | السكرتاريا الفنية / صندوق الأمم المتحدة للسكان | النصف الثاني من 2002 |
| 1-2-9: تأمين إستمرارية عمل العاملين حاليا في السكرتاريا الفنية (المستشار الفني ، وباحث مساعد رئيسي عدد واحد). | رئيس اللجنة الوطنية الدائمة للسكان | بدءا من حزيران 2002 |
| 3-1: إعداد برامج ومواد تعليمية تتعلق بالقضايا السكانية والصحة الإنجابية ودمجها في مناهج وبرامج الكليات الجامعية المعنية: | | |
| 1-3-1: إعداد و/أو تحديث برامج ومواد تعليمية تتعلق بالقضايا السكانية والصحة الإنجابية. | جامعة البلمند/ خبير محلي/ السكرتاريا الفنية | النصف الأول من 2003 (أسبوعان) |
| 1-3-2: عقد اجتماع عمل لخبراء معنيين من أجل مراجعة البرامج والمواد التعليمية التي تم إعدادها. | جامعة البلمند/ صندوق الأمم المتحدة للسكان/ فريق الدعم الفني/ السكرتاريا الفنية | الفصل الثاني 2003 (يومان) |
| 1-3-3: دمج البرامج والمواد التعليمية التي تم إعدادها في مناهج وبرامج الكليات الجامعية المعنية. | جامعة البلمند | النصف الثاني من 2003 والنصف الأول من 2004 |
| 1-3-4: تقويم المواد التعليمية من حيث مضمونها وتوافقها مع ما هو مطلوب منها. | جامعة البلمند/ خبير محلي/ السكرتاريا الفنية | نهاية العام 2004 |

| تاريخ بدء التنفيذ / مدة التنفيذ | الشركاء المعنيون | الأهداف / الأنشطة الرئيسية |
|---------------------------------|-----------------------------|--|
| 2004 إلى 2006 | الجامعات/ السكرتاريا الفنية | 5-3-1 تطبيق ما تم إنجازه لجهة دمج البرامج والمواد التعليمية المتعلقة بالقضايا السكانية والصحة الإنجابية، في الكليات المعنية في الجامعات الأخرى (كالجامعة اللبنانية وغيرها من الجامعات والكليات المعنية). |

| الهدف 2: رفع مستوى توفير البيانات الإحصائية السكانية، أخذاً بالإعتبار تصنيفها، بشكل خاص، بحسب الجنس والمنطقة الجغرافية. | | |
|---|---|---|
| الأنشطة الرئيسية: | | |
| 1-2: إنشاء نظام/ بنك معلومات وطني، يتعلق بالبيانات السكانية: | | |
| 2003 / 2002 | مديرية الإحصاء المركزي/ السكرتاريا الفنية | 1-1-2: تحديد الاحتياجات التي يتطلبها إنشاء نظام/ بنك معلومات وطني متكامل للبيانات السكانية من خلال: |
| الفصل الرابع 2002 (8 إلى 10 أسابيع) | مديرية الإحصاء المركزي/ السكرتاريا الفنية / خبير وطني | أ- الإطلاع على واقع نظم المعلومات الوطنية الموجودة حالياً، إن على مستوى بنيتها وطرائق عملها، أو على مستوى ما هو متوفر لديها من بيانات، وأيضاً على مستوى الثغرات والصعوبات التي تشكو منها. |
| الفصل الأول 2003 (يومان) | مديرية الإحصاء المركزي/ السكرتاريا الفنية / خبير وطني/ فريق الدعم الفني/ صندوق الأمم المتحدة للسكان | ب- عقد اجتماع عمل لخبراء معنيين من أجل مراجعة وتقييم وإنهاء ما تم إنجازه ضمن إطار المهمة المشار إليها في الفقرة السابقة. |
| الفصل الأول والثاني 2003 | مديرية الإحصاء المركزي/ السكرتاريا الفنية / صندوق الأمم المتحدة للسكان | ج- نشر وتوزيع نتائج اجتماع عمل الخبراء المعنيين على الجهات الرسمية والأهلية المعنية. |

| الأهداف / الأنشطة الرئيسية | الشركاء المعنيون | تاريخ بدء التنفيذ / مدة التنفيذ |
|--|--|---------------------------------|
| 2-1-2: إنشاء نظام/ بنك معلومات، وبرامج، يتعلق بالسياسة السكانية، وذلك ضمن إطار السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان. | مديرية الإحصاء المركزي/ السكرتاريا الفنية / صندوق الأمم المتحدة للسكان | ابتداءً من الفصل الثالث 2002 |
| 2-1-3: عقد اجتماعات سنوية للخبراء من أجل توزيع البيانات التي يتم تحديثها، والمتعلقة بنظام/ بنك المعلومات المعني. | السكرتاريا الفنية / صندوق الأمم المتحدة للسكان | 2003 إلى 2006 |
| 2-2: تطوير نظام وطني للمؤشرات السكانية، الكمية والنوعية، بالتوافق والتنسيق مع ما تم إنجازه ضمن إطار مشروعى الـ CCA والـ UNDAF. | | |
| 2-2-1: الاستعانة بمستشار وطني لتحضير المسودة العمالية لنظام المؤشرات المعني. | مديرية الإحصاء المركزي/ اللجنة الوطنية الدائمة للسكان / السكرتاريا الفنية / صندوق الأمم المتحدة للسكان. | الفصلين الثاني والثالث من 2003 |
| 2-2-2: عقد ورشة عمل وطنية لمراجعة واعتماد نظام المؤشرات المقترح. | مديرية الإحصاء المركزي/ اللجنة الوطنية الدائمة للسكان / السكرتاريا الفنية / صندوق الأمم المتحدة للسكان/ فريق الدعم الفني التابع للصندوق. | الفصل الرابع 2003 |
| 2-2-3: صياغة ما تم التوصل إليه ضمن إطار ورشة العمل المشار إليها في الفقرة السابقة، ونشره وتوزيعه على المعنيين. | السكرتاريا الفنية / صندوق الأمم المتحدة للسكان. | الفصل الأول 2004 |
| 3-2: إجراء دراسات معمقة ومتخصصة حول مواضيع ذات أولوية: | | |
| 2-3-1: تحديد وإجراء دراستين كل سنة حول مواضيع سكانية ذات أولوية كمثل الهجرة، التحضر، السكان والفقير، السكان والبيئة، الفوارق بين الجنسين، العولمة، تعمير السكان، وغيرها، وذلك من خلال استخدام ما هو متوفر من معطيات في المجالات المعنية. | السكرتاريا الفنية / الجامعات / خبراء وطنيون / صندوق الأمم المتحدة للسكان. | 2002-2006 |

| الأهداف / الأنشطة الرئيسية | الشركاء المعنيون | تاريخ بدء التنفيذ / مدة التنفيذ |
|--|---|---------------------------------|
| 2-3-2: طباعة ونشر وتوزيع الدراسات المعنية. | السكرتاريا الفنية / الجامعات / الخبراء المعنيون | 2006-2002 |
| 4-2: جمع بيانات وإجراء مسوحات إحصائية على المستوى الوطني: | | |
| 1-4-2: إجراء 3 مسوحات تتعلق بمجالات وأنشطة يتم القيام بها ضمن إطار إهتمامات مشروع الصحة الإنجابية. | مديرية الإحصاء المركزي/ السكرتاريا الفنية / الجامعات / برنامج الصحة الإنجابية/ صندوق الأمم المتحدة للسكان | نصف 2002 إلى نصف 2003 |
| 2-4-2: تحليل بيانات المسوحات المشار إليها في الفقرة السابقة وإعداد وإحتساب قيم مؤشرات خاصة بالصحة الإنجابية. | السكرتاريا الفنية / الجامعات / برنامج الصحة الإنجابية/ صندوق الأمم المتحدة للسكان | 2002 و 2003 |
| 3-4-2: نشر وتوزيع نتائج المسوحات المعنية. | وزارة الصحة العامة | 2002 إلى 2003 |
| 4-4-2: المشاركة في إجراء وتحليل نتائج المسح المتعدد الغايات ومسح صحة المرأة PAFAM. | مديرية الإحصاء المركزي/ السكرتاريا الفنية / صندوق الأمم المتحدة للسكان. | 2003 - 2004 |

| الهدف 3: رفع مستوى الوعي المتعلق بالقضايا ذات الأولوية في المجالات السكانية، وفي مجال الصحة الإنجابية، والجنس، وذلك لدى كل من المسؤولين عن وضع السياسات، ولدى البرلمانيين والإعلاميين وقادة الرأي العام وغيرهم من المعنيين. | | |
|---|---|--------------------------------|
| الأنشطة الرئيسية: | | |
| 1-3: عقد ورشة عمل لصياغة استراتيجية تحفيز Advocacy تتوجه إلى المعنيين المشار إليهم , إن مباشرة أو/و من خلال وسائل الإعلام المختلفة. | السكرتاريا الفنية/ صندوق الأمم المتحدة للسكان/ فريق الدعم الفني/ هيئات أهلية معنية. | الفصل الرابع 2002 (2 - 3 أيام) |

| تاريخ بدء التنفيذ / مدة التنفيذ | الشركاء المعنيون | الأهداف / الأنشطة الرئيسية |
|--|--|---|
| الفصل الرابع 2002 ومنتصف العام 2006 | السكرتاريا الفنية / وحدة الإعلام التنموي والاتصال السكاني في وزارة الشؤون الاجتماعية/ خبير وطني. | 2-3: إجراء دراسة تقويمية حول مدى وعي ومعرفة صانعي القرار، وكذلك نظرتهم وآرائهم، لجهة ما يتعلق بالسياسات السكانية، وأيضاً البرامج والتدخلات التي يقترحونها لمعالجة القضايا والمشكلات السكانية المختلفة. |
| بدء من الفصل الرابع 2002 | السكرتاريا الفنية/ صندوق الأمم المتحدة للسكان/ هيئات أهلية معنية/ جامعات معنية. | 3-3: إنشاء شبكة إعلامية من الهيئات والأشخاص المعنيين، بهدف التوعية ومساندة القضايا السكانية وقضايا الصحة الإنجابية والجنس. |
| الفصل الأول من 2003/4/5/6 | الجامعات/ السكرتاريا الفنية/ وحدة الإعلام التنموي والاتصال السكاني في وزارة الشؤون الاجتماعية/ هيئات أهلية معنية. | 4-3: تعميق وعي ومعرفة أعضاء الشبكة الإعلامية حول القضايا ذات الأولوية في مجال السكان والصحة الإنجابية والجنس. |
| | الجامعات/ السكرتاريا الفنية/ وحدة الإعلام التنموي والاتصال السكاني في وزارة الشؤون الاجتماعية/ صندوق الأمم المتحدة للسكان. | 5-3: تنفيذ مجموعة من أنشطة التحفيز الهادفة إلى رفع مستوى الوعي المتعلق بالقضايا ذات الأولوية في المجالات السكانية، وفي مجال الصحة الإنجابية، والجنس، من خلال توسيع نطاق الحوار في هذه المجالات مع البرلمانيين وصانعي القرار وغيرهم من المسؤولين المركزيين والمحليين، وذلك إرتكازاً إلى: |
| 2002 إلى 2006 | السكرتاريا الفنية | 3-5-1: إختيار مجموعة من المحاضرين الإعلاميين المتخصصين في مجالات السكان والصحة الإنجابية والجنس للمساهمة في تقديم أوراق عمل ضمن إطار سلسلة من الندوات وورش العمل في المجالات السكانية المعنية. |
| 2002 إلى 2006 | السكرتاريا الفنية / صندوق الأمم المتحدة للسكان/ وحدة الإعلام التنموي والاتصال السكاني في وزارة الشؤون الاجتماعية/ هيئات أهلية معنية/ جامعات معنية. | 3-5-2: عقد سلسلة ندوات وورش عمل حول الموضوعات والقضايا الأساسية التالية: |
| | | الهجرة الدولية. |

| تاريخ بدء التنفيذ / مدة التنفيذ | الشركاء المعنيون | الأهداف / الأنشطة الرئيسية |
|---------------------------------|---|---|
| | | الصحة الإنجابية لدى المراهقين والشباب |
| | | الفوارق بين الجنسين (gender gaps) |
| | | البيئة |
| | | التحضر. |
| | | العولمة. |
| | | تعمير السكان. |
| | | الفقر. |
| ابتداءً من الفصل الأول 2003 | الجامعات / السكرتاريا الفنية / وحدة الإعلام التنموي والاتصال السكاني في وزارة الشؤون الاجتماعية | 3-5-3: إعداد وتوزيع منشورات ومطويات وغيرها حول السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها التنفيذية. |
| 2003 إلى 2006 | الجامعات / السكرتاريا الفنية / وحدة الإعلام التنموي والاتصال السكاني في وزارة الشؤون الاجتماعية/ عقود مع الغير. | 3-5-4: إنتاج مواد وبرامج إعلامية لدعم قضايا السكان والصحة الإنجابية والجنس ذات الأولوية، على ضوء نتائج ورشة العمل حول إستراتيجيات التحفيز، والمشار إليها أعلاه |
| 2003 | خبير من فريق الدعم الفني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان | 3-5-5: تدريب أشخاص من العاملين في السكرتاريا الفنية والوحدات المرجعية ووحدة الإعلام التنموي والاتصال السكاني حول برنامج RAPID4 أو برامج مماثلة، وهي برامج خاصة بإستراتيجيات التحفيز. |
| وفق الحاجة | صندوق الأمم المتحدة للسكان | 3-5-6: إنتداب معنيين لعدد محدود من الرحلات ذات الأغراض البحثية في المجال السكاني. |

| تاريخ بدء التنفيذ / مدة التنفيذ | الشركاء المعنيون | الأهداف / الأنشطة الرئيسية |
|---------------------------------|---|--|
| 2003 إلى 2006 | السكرتاريا الفنية /صندوق الأمم المتحدة للسكان/ وحدة الإعلام التنموي والاتصال السكاني في وزارة الشؤون الاجتماعية | 3-5-7: تدعيم العلاقة مع اللجان البرلمانية ذات العلاقة بالسكان (مثل لجان التعليم، والصحة العامة والعمل، والشباب والرياضة، والمرأة والطفل، وحقوق الإنسان) وإشراكها في أنشطة التحفيز ذات العلاقة. |